



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



Small Projects and their Impact on Achieving the Environmental Dimension of Sustainable Development in Iraq for the Period (1990-2019)

Prof. Dr. Anmar Ameen H. Al Barwari
College of Administration and Economics
University of Mosul
Anmar-ameen@uomosul.edu.iq

Researcher: Khanoo Shaban K. Al Zebari
College of Administration and Economics
University of Mosul
khanookhanoo2@gmail.com

Abstract:

This study aims to demonstrate the role and relationship of small projects in achieving the environmental dimension of sustainable development in Iraq for the period (1990-2019), using the Eviews 12 program. The unit root test for the study variables was used for the purpose of the Augmented Dickey-Fuller Test, to reveal the existence of a co-integration between the variables. The study covered annual data for a time series of (30) years, which was obtained based on official data issued by the World Bank Group, the International Monetary Fund, and the Ministry of Planning - Republic of Iraq. The study concluded that (90%) of the changes that occur in the carbon dioxide gas are explained by the independent variables included in the model, and the remaining (10%) of the changes are explained by the random variable or other external variables.

Keywords: small projects, sustainable development, environmental dimension.

**المشاريع الصغيرة وأثرها في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في العراق
للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)**

الباحث: خانو شعبان خانو الزبياري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.د. أنمار أمين حاجي البرواري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى بيان دور وعلاقة المشاريع الصغيرة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في العراق للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٩)، وذلك باستخدام برنامج Eviews 12، وقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة لغرض اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test)، للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقد غطت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية مداها (30) عاماً والتي تم الحصول عليها بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة من قبل مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووزارة

التخطيط، جمهورية العراق. وتوصلت الدراسة الى أن (90%) من التغيرات التي تحدث في غاز ثاني أكسيد الكربون تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج والباقي (10%) من التغيرات يفسرها المتغير العشوائي أو متغيرات أخرى خارجية.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة، التنمية المستدامة، البعد البيئي.

المقدمة

للمشاريع الصغيرة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، لما لها من دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والمشاريع التي تلتزم بالتنمية المستدامة تكون حريصة على ديمومتها، فتكون مقتصدة في استهلاكها للطاقة والموارد الطبيعية، ومن ثم فهي تعمل على تحقيق الأداء الاقتصادي والبيئي. ففي البعد البيئي يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة، على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة، لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي. إن التنمية المستدامة في العراق ضرورة ملحة لتحقيق الرفاهية فان ذلك لن يتأتى إلا بوجود نوعية البيئة الجيدة والحفاظ عليها وتنميتها عبر الأجيال. ان تحقيق الاستدامة البيئية هي أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية، لضمان حماية البشر، كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون، والقضاء على ذلك يكون عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة.

مشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في تحقيق آلية للكيفية التي يمكن من خلالها للمشاريع الصغيرة أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالبعد البيئي في العراق من خلال تخفيض انبعاثات غاز CO₂ وكيف يمكن تعزيز الدور التنموي للمشروعات الصغيرة من أجل تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية أهداف التنمية المستدامة وما تحققه تلك الأهداف من المحافظة على البيئة، إذ تهدف الى تحليل أثر المشاريع الصغيرة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩. ونظراً للدور الملموس الذي تمثله المشاريع الصغيرة في هيكल بناء اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، فأنها ساهمت في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وأهميتها في تحقيق تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، والتي هي أهداف للتنمية المستدامة، مما ينعكس في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة في العراق.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان دور وعلاقة المشروعات الصغيرة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، ومن ثم تحليل الجانب التطبيقي لدور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في العراق للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٩).

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة بوجود تأثير إيجابي ومعنوي للمشاريع الصغيرة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في العراق عبر المدة الزمنية التي يتضمنها الدراسة.

منهج الدراسة: اعتمد الدراسة منهج التحليل الوصفي والكمي الذي يعد مناسباً لطبيعة الموضوع من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالمشاريع الصغيرة، والتنمية المستدامة، حيث غطت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية مداها (30) عاماً امتدت من (١٩٩٠-٢٠١٩) لجمهورية العراق. فضلاً

عن القياس في الجانب التطبيقي بالاعتماد على بيانات النشرات الرسمية الصادرة من قبل مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووزارة التخطيط العراقية ومن ثم تحليلها بالاعتماد على البرمجة الجاهزة 12 Eviews.

هيكلية الدراسة: تضمنت الدراسة من ثلاث مباحث أساسية فضلاً عن المقدمة حيث أهتم المبحث الأول بالإطار النظري للمشاريع الصغيرة من توضيح مفهوم المشاريع الصغيرة وخصائصها وعوامل نجاحها، أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري للتنمية المستدامة من توضيح لمفهوم التنمية المستدامة والتطور التاريخي ومبادئها ومن ثم استعراض الدراسات السابقة، أما المبحث الثالث فقد تضمن الإطار التطبيقي من تحليل أثر المشاريع الصغيرة في البعد البيئي للتنمية المستدامة وأختتمت الدراسة بالنتائج والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار النظري للمشاريع الصغيرة

أولاً. مفهوم المشاريع الصغيرة: يختلف تعريف المشاريع الصغيرة بين الدول الصناعية والنامية ما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشروعات التي تعد صغيرة في الدول الصناعية تعد متوسطة في الدول النامية (كافي، ٢٠١٤: ٢٥).

وتعريف الاتحاد الأوروبي للمشاريع الصغيرة بأنها مؤسسات يقل عدد موظفيها عن 50 موظفاً ويبلغ حجم مبيعاتها السنوي أقل أو تساوي 10 مليون يورو (سابقاً 7 مليون يورو)، ولا يتعدى مجموع ميزانها السنوي أقل أو تساوي 10 مليون يورو (سابقاً 5 مليون يورو) (Piga and Treumer, 233: 2013). كما يعرف (Carvalho, 2015: 679) المشاريع الصغيرة بأنها المؤسسات التي توظف أقل من 50 شخصاً ولا يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية أو ميزانيتها العمومية السنوية الإجمالية 10 ملايين يورو. ويعرف (صقر، ٢٠٢٠: ٢٤) هي مؤسسة شخصية مستقلة في رأس المال والإدارة تعمل في سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالباً وعناصر انتاجها محدودة مقارنة بالمؤسسات الأخرى.

ثانياً. خصائص المشروعات الصغيرة: تنتم المشاريع الصغيرة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها ويمكن إبرازها فيما يأتي:

١. **الجمع بين الملكية والإدارة (ملكية المشروع):** مالك المشروع هو مديرها فعاداً ما يقوم مالك المشروع بإدارته بنفسه، وقد يستعين في بعض الأحيان بعدد محدود من الأفراد لمساعدته مع احتفاظه بسلطاته في اتخاذ كافة العمليات الإدارية والفنية واتخاذ القرارات الخاصة بالمشروع (رمضان وسويد، ٢٠١٩: ٥٦).

٢. **سهولة التأسيس:** تمتاز المشاريع الصغيرة برأسمالها المنخفض نسبياً في ظل تدني حجم المدخرات للمستثمرين في المشروعات الصغيرة وهو ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في أغلب الدول النامية مما يسهل في تأسيسها (أحمد وعامر، ٢٠١٨: ١٠).

٣. **مصدر للتجديد والابتكار:** تسهم المشاريع الصغيرة في خلق كوادر إدارية وفنية تمتلك مهارات عالية ويمكنها العمل في المشروعات الكبيرة (أسماء، ٢٠١١: ١٣).

٤. **سهولة الدخول للسوق والخروج منه:** إن درجة المخاطرة في المشاريع الصغيرة ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق نظراً لسهولة الدخول والخروج من السوق بينما المشاريع الكبيرة تتحمل أخطاراً كبيرة نظراً لحجم استثماراتها وحجم حصتها في السوق (سمية، ٢٠١٠: ٦٢).

٥. **قصر فترة الاسترداد:** وهو قصر الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف الاستثمار فيها وهذه نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر بالنسبة للمشاريع الصغيرة (يوسف، ٢٠٢١: ١٤).
ثالثاً. عوامل نجاح المشاريع الصغيرة: إن نجاح المشاريع الصغيرة يرتبط بعدد من العوامل لعل أبرزها: (البرواري، ٢٠١٨: ٥)

١. مدى المهارات التي يمتلكها مالك المشروع فضلاً عن توفير روح الإقبال باندفاع عن العمل إلى جانب المؤهلات العلمية والفنية والإدارية التي يمتلكها مالك المشروع والذي هو مدير المشروع؛ ذلك لأنه المسؤول عن توفير أوضاع المشروع وإعادة هيكليته كل فترة حتى يتمكن المشروع من مواكبة السوق والقدرة على المنافسة مع المشاريع الأخرى في ظل ظروف السوق العالمية المفتوحة إضافة إلى عامل مهم آخر وهو توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى جانب العمالة الماهرة المتمرسية في أداء عملها في المشروع الصغير.

٢. الدور المهم للقوانين النافذة في تلك الدولة من حيث مدى سماحها بتملك الافراد للمشروعات خاصة صغيرة وهل هناك تسهيلات قانونية في هذا المجال.

٣. قدرة المشروع الصغير على التكيف مع متطلبات السوق فضلاً عن مدى سرعة الاستجابة لتلك التغيرات.

٤. مدى وجود علاقة بين المشروع الصغير مع المشروعات الكبيرة والتي يطلق عليها المشروع الام فيمكن أن تعمل المشروعات الصغيرة لتوريد بعض متطلبات المشروعات الكبيرة ومن جانب آخر فالمشروع الكبير يعد منفذ تسويقي للمشروع الصغير مثل شركات صناعة السيارات والتي تشغل مشاريع صغيرة لصناعة بعض أجزاء السيارات بالمواصفات التي تطلبها الشركة الكبيرة حيث يتم استخدام عدة مشاريع صغيرة لتلبية طلب شركة انتاج السيارات مثل شركة أوبل.

٥. كما يرتبط نجاح المشروع بدقة اجراء دراسات الجدوى؛ لان استيعاب المشاريع الفاشلة في مرحلة دراسات الجدوى ستبقى فقط على المشاريع الكفوءة والتي يمكن أن يكتب لها النجاح.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

أولاً. التطور التاريخي للتنمية المستدامة: نشر الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة أول تقرير حول حالة البيئة العالمية عام ١٩٥٠، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة البيئة ووضعها في العالم، وقد عُده هذا التقرير رائداً في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة. (حميدة، ٢٠١١: ٤٤) تم إنشاء نادي روما، وهي أول فكرة لظهور التنمية المستدامة الذي جمع عدداً من العلماء والمفكرين ورجال الأعمال من مختلف الدول وذلك في عام ١٩٦٨، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة. (عبدالرحمن، ٢٠١١: ١٧). وكذلك قام نادي روما بنشر تقرير مفصل حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك إلى غاية سنة ٢١٠٠ ومن أهم نتائجه، هو أنه سوف يحدث خلا خلال القرن ٢١ بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وذلك في عام ١٩٧٢ (عبد الغني، ٢٠١٣: ٣٠).

في عام ١٩٨٢ وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن هناك الكثير من الكائنات تكون قد اختفت نهائياً نتيجة للتدهور البيئي والتلوث العالمي الذي صاحب

الثورة الصناعية. كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام ١٩٨١ في الهواء ما يقارب 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و 68 مليون طن من أكسيد النيتروجين و 57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و 177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من عدة مصادر صناعية. (جعفر، ٢٠١٢: ٤٩). وفي عام ١٩٨٧ قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (WCED) التابعة للأمم المتحدة تقريراً بعنوان "مستقبلنا مشترك" ويعرف أيضاً بتقرير برنولاند (Brundtland)، وأكد التقرير أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية ما لم تكن هذه التنمية قابلة للاستمرار ومن دون أي ضرر بيئي. (شيلي، ٢٠١٤، ٦٤)

ففي عام ١٩٩٢ انعقد مؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، توج هذا المؤتمر بفعل توصيات تقرير برنولاند. اجتمع المجتمع الدولي في ريو دي جانيرو لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة واعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن ٢١ (اجندة ٢١)، مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة. وأهم النتائج التي توصل إليها هذا المؤتمر: وضع اتفاقية التغير المناخي، وضع اتفاقية التنوع البيولوجي، إعلان ريو، جدول أعمال القرن (كافي، ٢٠١٣: ٧٦). وفي عام ١٩٩٧ إقرار "بروتوكول كيوتو" في اليابان الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والمسببة للاحتباس الحراري (بوزيد، ٢٠١٣: ٣٧).

ففي عام ٢٠٠٢ انعقد قمة الأرض الثانية تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة بجوهانسبورغ وخرجت هذه القمة بالعديد من النتائج أهمها: التأكيد على ضرورة توفير الشروط الأساسية للحياة لشعوب في الدول الفقيرة، ومحاربة الفقر وتحسين مستويات الرعاية الصحية، وحماية التنوع البيئي من التدهور، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الطاقات النظيفة والمتجددة (أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧: ٨٦). وفي عام ٢٠٠٧ انعقد مؤتمر بالي بإندونيسيا الذي ناقش قضية التغير المناخي، وكانت من أعقد الملفات التي طرحت مشكلة الاحتباس الحراري لما له من مخاطر متنوعة خصوصاً وأن الدراسات العلمية الأخيرة تبين أن نسب ثاني أكسيد الكربون تتزايد بشكل متسارع، وأنها أكثر بكثير مما كانت عليه خلال العقد الماضي، مما أطلقت ناقوس الخطر حول تغير مناخ العالم (نسرين، ٢٠١٧: ٩). وفي عام ٢٠١٠ انعقاد قمة المناخ بكوبنهاغن ناقشت قمة المناخ التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية (حميدة، ٢٠١١: ٤٨). ففي عام ٢٠١٢ انعقاد مؤتمر (ريو+٢٠) في محاولة للحفاظ على اتفاق "تخضير" اقتصاديات العالم من خلال مجموعة من التدابير الذكية للطاقة النظيفة، والوظائف اللائقة، واستخدام الموارد بطريقة أكثر عدالة واستدامة (عثماني، ٢٠١٣: ٥). وفي عام ٢٠١٥ وبعد مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ الذي عقد بشأن التنمية المستدامة والمعروف باسم ريو +٢٠ أو قمة الأرض في ريو الذي اعتمد فيها الأمم المتحدة رسمياً خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ والتي تفد للأعوام من (٢٠٣٠-٢٠١٦) وبمشاركة الدول الأعضاء (سلوم ونور، ٢٠٢٠: ٣٨٠).

ثانياً. مبادئ التنمية المستدامة: أصبحت التنمية المستدامة مطلباً أساسياً لجميع دول العالم، ليس فقط من أجل تحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، وإنما اقتنعت بهذا المفهوم بما يضمن حماية البيئة وجميع الحقوق للأجيال بالإضافة إلى التطور الاقتصادي. فإن للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ وهي: (سلوم ونور، ٢٠٢٠: ٣٨١-٣٨٢).

١. **الدمج:** يشير هذا المبدأ إلى ضرورة أخذ جميع الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتقنية عند اتخاذ القرارات المستقبلية الخاصة بمشاريع البيئة وهذا لا يلغي دور الوعي البيئي لجميع الشرائح الاجتماعية من أبسط فرد وانتهاء بالمجتمع الدولي.
٢. **المشاركة الجماعية:** يعني المشاركة الاجتماعية والتفاعل التام لجميع الشرائح لحل الخلافات ووضع الحلول الخاصة بالمشكلات البيئية.
٣. **العدالة:** وهذا المبدأ يراعي حقوق الأجيال الحالية والقادمة فيما يخص الثروات الطبيعية وفيه التزام أخلاقي بخصوص ذلك والابتعاد عن الأنانية وتوظيف الموارد بعدالة للجميع.
٤. **سلامة البيئة:** السعي بجهود مستمرة من أجل المحافظة على التنوع البيئي والعمليات الأساسية للبيئة.

ثالثاً. البعد البيئي للتنمية المستدامة: يعد الاهتمام بالبيئة ركناً أساسياً وذلك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية. وينطلق البعد البيئي من فكرة أساسها أن الاستخدام والاستنزاف غير الرشيد للموارد الطبيعية سينجم عنه آثار ضارة على التنمية وعلى الاقتصاد ككل (أحمد، ٢٠١١: ٢٧).

وأشار (حمدان وجاسم، ٢٠١٦: ٣٢٧) بأن إدارة البيئة بشكل متوازن ضرورة لعملية التنمية، وأن ظهور مفهوم التنمية المستدامة المتمحور حول تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة يركز في أول بنوده على الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي (محاورة استنزاف الموارد الطبيعية) مع مراعاة الأمن البيئي.

١. **الأنظمة البيئية:** تحقيق الاستدامة البيئية من خلال الحفاظ على الأنظمة الطبيعية. وتوجيها نحو التحسن تدهور.

٢. **تقليل الضغوطات البيئية:** تحقيق الاستدامة البيئية عندما تقل الضغوط البشرية على البيئة.
٣. **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما يكون السكان غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي.

٤. **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تتحقق الاستدامة البيئية عندما تتحقق القدرة على بناء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

٥. **القيادة الدولية:** تتحقق الاستدامة خلال التعاون الدولي لتحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات العابرة للحدود.
- رابعاً. الدراسات السابقة:

١. دراسة (Rocsana Bucea Manea-Tonis, 2015) بعنوان:

SMEs Role in Achieving Sustainable Development

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

هدفت الدراسة إلى أنه يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاريع الريادية ذات المسؤولية الاجتماعية، متمثلة بالمشاريع الصغيرة المبتكرة بقيادة رواد الأعمال الذي يلتزمون بنصائح جدول أعمال القرن الحادي والعشرين فحسب، بل يبتكرون في التقنيات التي تقلل من تأثير البصمة البيئية، أو التي قد تجدد الموارد الطبيعية، حيث أن "تكلفة حماية البيئة دون تلويثها أرخص من إعادة البيئة الملوثة إلى بيئتها القديمة.

وأهم نتائج الدراسة:

أ. يُفضل استخدام التقنيات النظيفة والصديقة للبيئة.

ب. عند وجود ملوثات، فيجب إعادة تدويرها.

٢. دراسة (Thi Thanh Huong Nguyen, 2016) بعنوان:

Small and Medium-Sized Enterprises and Sustainable Development: The Case of Vietnam.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: فيتنام أنموذجاً:

هدفت الدراسة إلى التعرف على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق التنمية المستدامة متمثلة بـ (الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في الدول النامية من خلال دراسة الطريقة التي يتم بها إدراك وممارسة التنمية المستدامة من قبل الشركات الصغيرة في الاقتصاد النامي والانتقالي في فيتنام، حيث استخدمت الدراسة تصميم بحث دراسة الحالة لاستكشاف إلى أي مدى تم فهم مفهوم التنمية المستدامة وتبنيه من قبل الشركات الصغيرة الفيتنامية. حيث تم إجراء مقابلات مع (21) مالك ومدير شركة فيتنامية للشركات الصغيرة والمتوسطة و (5) خمسة من صناع السياسات الحكومية و (3) ثلاثة ممثلين عن الصناعة. تم استخدام نظرية ريادة الأعمال والنظرية المؤسسية بشكل أساسي لأنها تساعد على فهم ظاهرة ريادة الأعمال المستدامة حيث ساعدت نظرية أصحاب المصلحة في معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتنمية الشركات الصغيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ. ينظر للاستدامة البيئية، بما في ذلك الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وتقليل النفايات والانبعاثات الهوائية، والأضرار التي تلحق بالبيئة، هي الأقل أهمية كما يراها المشاركون.

ب. يُنظر إلى الاستدامة الاقتصادية بما في ذلك الأرباح والقدرة التنافسية طويل الأجل والتأثيرات الاقتصادية على أنها البعد الأكثر أهمية؛ وذلك لأن الشركات الصغيرة تعتبر الأرباح والثروة من اهتماماتها الأساسية.

ج. وجدت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة في فيتنام لا تستجيب بشكل كافٍ في متابعة التنمية المستدامة وذلك لعدم كفاية الدعم الحكومي على التغلب على المستويات المنخفضة للتطبيق التكنولوجي ونقص البحث والتطوير ونقص المواد الخام وتدني جودة القوى العاملة.

وخلصت الدراسة إلى تقديم عدد من التوصيات أهمها:

أ. توصي الدراسة بأن تواصل الحكومة إصلاح المؤسسات ذات الصلة.

ب. تعزز دعم الشركات الصغيرة لتسهيل التنمية المستدامة للشركات الصغيرة.

واقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: جاءت الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي أسهمت في اغناء الإطار الفكري والفلسفي لها وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في العديد من الجوانب التي يمكن تحديدها بالآتي:

أ. طبقت الدراسة الحالية على مستوى العراق بصورة عامة بينما طبقت الدراسات السابقة على مستوى المحافظات.

ب. غطت الدراسة الحالية بيانات سنوية لسلسلة زمنية مداها (30) عاماً امتدت من (١٩٩٠-٢٠١٩).

ج. استخدامها للبرمجية Eviews 12 في حين لم تعتمد أي دراسة سابقة.

خرجت الدراسة بنتائج تمثلت بـ:

- أ. وجود علاقة طردية ومعنوية في المدى الطويل والقصير بين كل من (عدد الوحدات الصغيرة وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبين الاستثمار الخاص وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون) وهذه العلاقة تؤكد فرضية البحث.
- ب. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد العمال وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في المدى الطويل وهذه العلاقة تؤكد فرضية البحث، أما في المدى القصير فظهرت العلاقة طردية وهذه العلاقة تؤكد فرضية البحث.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

١. **مرحلة التوصيف:** يتم في هذه المرحلة توصيف المتغيرات التي سيتكون منها النموذج القياسي، وعليه فإن الصيغ الرياضية للنموذج ستكون على النحو الآتي:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4) \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

Y: يمثل المتغير المعتمد، والذي يعبر عنه بالبعد البيئي متمثلاً بكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد منه/طن متري).

X1: عدد الوحدات أو المشاريع الصغيرة في العراق.

X2: عدد العاملون في الوحدات الصغيرة (% من إجمالي المشتغلين).

X3: القيمة المضافة للوحدات الصغيرة (% من الناتج المحلي الإجمالي).

X4: الاستثمار الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) ، معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص.

٢. **مرحلة تقدير معلمات النموذج:** بعد أن تم توصيف النموذج وتحديد متغيراته، تأتي مرحلة تقدير معلمات متغيرات النموذج ، ففي حالة تأثر كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في السنه الحالية بقيمها في السنوات الماضية فإن ذلك سيقودنا إلى تضمين هذه المتغيرات في النموذج، وعليه سيتكون لدينا نموذج ديناميكي (حركي) وفي هذه الحالة سيتم التعامل مع نماذج الإبطاء الزمني (Lagged Time Models) وخير مثال على ذلك هو أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (Auto-regressive Distributed Lag Model) الذي قام بتطبيقه كل من (Pesaran and Shin 1999).

وفي عام ٢٠٠٢ قام بتطويره كل من (Pesaran et al, 2001) ويتمتع هذا النموذج

بخصائص عديدة أهمها: (Canal-Fernandez & Fernandez, 2018: 1-23)

أ. يمكن استخدام أنموذج (ARDL) في حالة كون المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة (عند المستوى أو الفرق الأول) أو خليط بين الاثنين ولكن بشرط ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية.

ب. يتصف أنموذج (ARDL) عند اجراء اختبار التكامل المشترك بخصائص أفضل في حالة العينات الصغيرة مقارنة بطريقة (Engle and Granger, 1987) ذات المرحلتين وطريقة Johansen & Juselius, 1990 في أنموذج الانحدار الذاتي Vector Auto-regression Model والتي تتطلب أحجام كبيرة للعينات.

ج. يمكن نموذج (ARDL) من عزل تأثيرات المدى الطويل عن المدى القصير فضلاً عن تحديد تكاملية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير (جار الله وذنون، ٢٠١٣: ٣٩).

عليه، فإن الصيغ الرياضية (١)، والتي سيتم من خلالها تقدير الأنموذج الخاص بالعراق وفق الصيغ القياسية الآتية:

$$Y_t = \alpha_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X1_{t-1} + \beta_3 X2_{t-1} + \beta_4 X3_{t-1} + \beta_5 X4_{t-1} \\ + \sum_{i=1}^p \gamma_1 \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_2 \Delta X2_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_3 \Delta X3_{t-i} \\ + \sum_{i=1}^p \gamma_4 \Delta X4_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_5 \Delta Y3_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث إن:

Δ : تمثل الفروق للمتغيرات، t : يمثل الزمن، α_0 : تمثل الحد الثابت، β_i : تمثل المعلمات في المدى الطويل، γ_s : تمثل المعلمات في المدى القصير. p : تمثل عدد فترات التأخيرات الزمنية، ε_t : تمثل حد الخطأ العشوائي للأنموذج.

٣. تطبيق الأنموذج وتحليل النتائج:

أ. اختبارات جذر الوحدة **Unit Root Tests**: إن إخضاع المتغيرات إلى اختبارات جذر الوحدة يعد ضرورة ملحة وذلك لتضمينها متغيرات سلوكية ذات اتجاهات عشوائية معنوية تجعل من السلسلة الزمنية غير ساكنة وذات نتائج متحيزة لا تعبر عن الواقع أو الحالة المدروسة (أي لا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذات معنى) (Harvey, 1990: 50). وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لاختبار سكون السلاسل الزمنية إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test) المطور من قبل (Dickey & Fuller) (Dickey & Fuller, 1981: 1057):

الجدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات أنموذج كمية انبعاثات غازي ثاني أكسيد الكربون باستخدام اختبار (ADF)

Augmented Dicky-Fuller Test						
Variable	Level			1 Difference		
	Constant	Trend	None	Constant	Trend	None
Y	-1.45	-2.63	0.553830	-5.37	-5.26	-5.27
t-statistic	-2.97	-3.57	-1.95	-2.97	-3.58	-1.95
prob.	0.5458	0.2722	0.8299	0.0001	0.0011	0.0000
X ₁	-3.42	-3.51	-1.58	-4.75	-4.63	-4.85
t-statistic	-2.97	-3.58	-1.95	-2.98	-3.59	-1.95
prob.	0.02	0.06	0.11	0.0008	0.0051	0.0000
X ₂	-1.97	-3.53	-0.86	-7.22	-7.21	-7.37
t-statistic	-2.97	-3.63	-1.95	-2.97	-3.58	-1.95
prob.	0.30	0.06	0.33	0.0000	0.0000	0.0000
X ₃	-9.78	-9.61	-8.90	----	----	----
t-statistic	-2.97	-3.57	-1.95	----	----	----

Variable	Level			1 Difference		
	Constant	Trend	None	Constant	Trend	None
prob.	0.0000	0.0000	0.0000	----	----	----
X ₄	-1.03	-3.83	-0.09	-8.07	-8.02	-8.15
t-statistic	-2.97	-3.57	-1.95	-2.97	-3.58	-1.95
prob.	0.73	0.03	0.64	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول (١) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج الثالث، إذ يتضح لنا أن المتغير المستقل الثالث (القيمة المضافة للوحدات الصغيرة) ساكنة عند المستوى وهذا يعني رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن المتغيرات لا تحتوي على جذر وحدة. أما المتغير المعتمد (معدل البطالة) والمتغيرات المستقلة (عدد الوحدات الصغيرة X_1 ، عدد العاملين في الوحدات الصغيرة X_2 ، والاستثمار الخاص X_4) فهي غير ساكنة، مما يعني قبول فرضية عدم والتي تنص على أن المتغيرات تحتوي على جذر وحدة وذلك لأن قيم (t) المحسوبة أكبر من قيم (t) الجدولية وعند أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات فإنها أصبحت ساكنة. مما يعني أن المتغيرات متكاملة في المستوى والفرق الأول وهذا ما يشير إلى إمكانية تطبيق أنموذج (ARDL).

ب. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test Approach to Co-integration: يتم في

هذه الخطوة، وبعد القيام بإجراء اختبار السكون للمتغيرات ومعرفة رتبها (أي درجة تكامل المتغيرات) فيما إذا كانت متكاملة من الدرجة صفر (عند المستوى) أو أنها متكاملة من الدرجة الأولى (عند الفرق الأول) وتحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات، إجراء اختبار منهج الحدود لـ (Pesaran et al., 2001) من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات من عدمه، فإذا كانت المتغيرات متكاملة عند المستوى فسوف يتم مقارنة قيم F المحسوبة مع الجدولية للحدود الدنيا لمنهجية الحدود، أما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فسوف يتم مقارنة قيم F المحسوبة مع الجدولية للحدود العليا للمنهجية، أما إذا كانت المتغيرات خليط من الاثنين فسوف يتم مقارنتها مع الحدود الدنيا والعليا. وفي حالة كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيم الحدود الدنيا والعليا فعندئذ يكون القرار غير محسوم (الدليمي، ٢٠١٨: ١١٧).

الجدول (٢): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات أنموذج كمية انبعاثات غازي ثاني أكسيد الكربون

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.40	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول (٢)، استخدام اختبار منهجية الحدود (Bound Test Approach) للكشف عن التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج، وبما أن اختبار جذر الوحدة أوضح لنا أن المتغيرات هي متكاملة في المستوى والفرق الأول فسيتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيم (F) الجدولية عند الحدود I(0) و I(1) أي عند الحدين الأعلى والأدنى. وعليه يتضح لنا أن قيمة (F) المحسوبة

(5.40) هي أكبر من قيمة (F) الجدولية عند الحدين الأعلى والأدنى، وهذا يعني رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة.

ج. تقدير وتحليل نتائج المدى الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

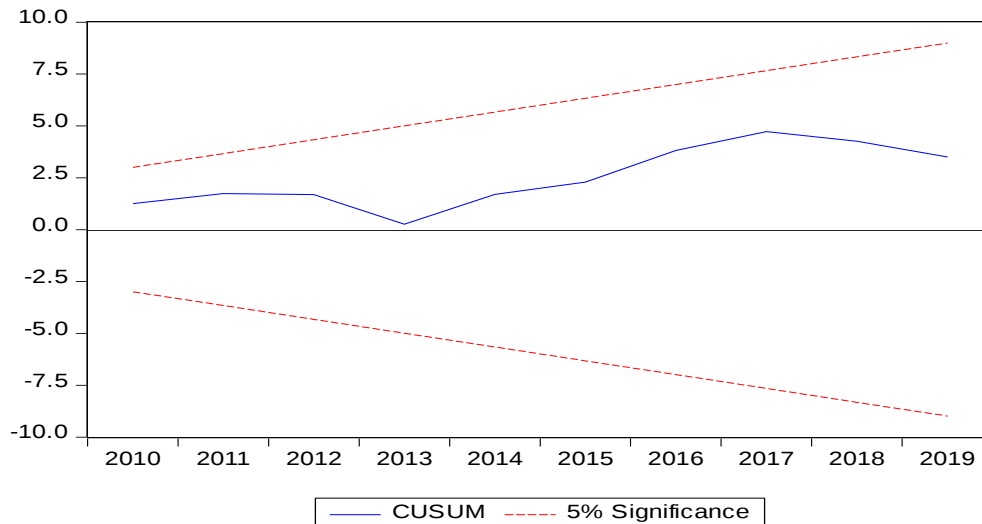
الجدول (٣): نتائج تقدير أنموذج (ARDL) لأنموذج كمية انبعاثات غازي ثاني أكسيد الكربون

Method: ARDL (1, 3, 3, 3, 2)			Dependent Variable: U	
Model Selection Method: AIC			Included observation: 30	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run coefficients				
X1	2.82	6.96	4.06	0.0023
X2	-0.03	0.01	-2.58	0.0275
X3	-0.003327	0.01	-0.54	0.6013
X4	0.17	0.03	5.02	0.0005
C	4.29	0.82	5.23	0.0004
EC = Y3 - (0.0000*X1 - 0.0316*X2 - 0.0033*X3 + 0.1728*X4 + 4.2912)				
Short-run coefficients				
D(X1)	1.86	4.65	3.100	0.0025
D(X1(-1))	-1.40	3.89	-3.61	0.0047
D(X1(-2))	5.00	3.54	1.41	0.1890
D(X2)	-0.01	0.01	-1.83	0.0970
D(X2(-1))	0.02	0.01	2.33	0.0420
D(X2(-2))	0.02	0.01	2.49	0.0320
D(X3)	0.002726	0.001558	1.75	0.1107
D(X3(-1))	0.01	0.002086	2.55	0.0286
D(X3(-2))	0.003280	0.001188	2.76	0.0201
D(X4)	0.14	0.02	7.16	0.0000
D(X4(-1))	0.07	0.02	3.63	0.0046
CointEq(-1)*	-0.93	0.13	-6.97	0.0000
R-squared	0.90	Mean dependent var		0.07
Adjusted R-squared	0.83	S.D. dependent var		0.46
S.E. of regression	0.19	Akaike info criterion		-0.18
Sum squared resid	0.54	Schwarz criterion		0.39
Log likelihood	14.49	Hannan-Quinn criter.		-0.01
F-statistic	17.65	Durbin-Watson stat		2.55
Prob.(F-statistic)	0.000030			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

(*) : معامل تصحيح الخطأ العشوائي.

- يوضح الجدول (٣) نتائج التقدير في الأمد الطويل والقصير، وكالاتي:
- وجود علاقة طردية معنوية في المدى الطويل والقصير بين عدد الوحدات الصغيرة وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبمستويات معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة عدد العاملين في الوحدات الصغيرة تؤدي إلى زيادة كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار (2.82) وحدة في المدى الطويل وبمقدار (1.86) وحدة في المدى القصير.
 - وجود علاقة عكسية معنوية في المدى الطويل بين عدد العاملين في الوحدات الصغيرة وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبمستويات معنوية أقل من 5%، أي أن زيادة عدد العاملين في الوحدات الصغيرة تؤدي إلى تخفيض كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار (-0.03) وحدة في المدى الطويل. أما في المدى القصير فتوجد علاقة طردية وبمستويات معنوية أقل من 5%، أي أن زيادة عدد العاملين في الوحدات الصغيرة تؤدي إلى زيادة كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار (0.02) وحدة. أي أن هذه العلاقة تتحول من طردية في المدى القصير إلى علاقة عكسية في المدى الطويل عند الإبطاء الثالث.
 - وجود علاقة عكسية غير معنوية في المدى الطويل بين القيمة المضافة للوحدات الصغيرة وبين كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أما في المدى القصير فتوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للوحدات الصغيرة وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة القيمة المضافة للوحدات الصغيرة ستؤدي إلى زيادة كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار (0.0033) وحدة في المدى القصير وعند الإبطاء الثاني.
 - وجود علاقة طردية معنوية بين الاستثمار الخاص وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبمستويات معنوية أقل من 1% في الأمد الطويل والقصير، أي أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار (0.17) وحدة في المدى الطويل وبمقدار (0.07) في المدى القصير وعند الإبطاء الأول.
 - ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ العشوائي سالبة ومعنوية حيث بلغت (-0.93) وبمستويات معنوية أقل من 1%، وهذه القيمة تؤكد العلاقة التوازنية طويلة الأمد، أي أن اختلال التوازن لكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون يتطلب سنة وشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني.
 - بلغت قيمة R^2 (0.90%) أي أن التغيرات التي تحدث في معدل البطالة تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتبقي تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج أو تعود للمتغير العشوائي.
 - بلغت قيمة (F) المحسوبة (17.65) وبمستويات معنوية أقل من 1%، وهذا يشير إلى معنوية النموذج ككل.
 - بلغت قيمة داربين واطسن (D.W) 2.55 وهذا يؤكد على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (المتسلسل) بين البواقي في النموذج المقدر.
- د. اختبار استقرارية النموذج المقدر: بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)، يستلزم إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير والطويل لنموذج كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها فضلاً عن معرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معاملات الأجل القصير يمكن إجراء الاختبار التالي:
- اختبار المجمع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Stunn of Recursive Residual (CUSUM).



الشكل (١): اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) لأنموذج كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12. يتضح من شكل (١)، أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأدنى والأعلى) ولم يتعداهما عن مستويات معنوية (5%)، وعليه نستدل من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في الأنموذج المقدر بين نتائج المدى الطويل والقصير.

النتائج والمقترحات

أولاً. النتائج:

١. تسهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأخذ في الاعتبار والمساهمة في تحقيق البعد البيئي.
٢. وجود علاقة طردية ومعنوية في المدى الطويل والقصير بين كل من (عدد الوحدات الصغيرة وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبين الاستثمار الخاص وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون) وهذه العلاقة تؤكد فرضية البحث.
٣. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد العمال وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في المدى الطويل وهذه العلاقة تؤكد فرضية البحث، أما في المدى القصير فظهرت العلاقة طردية وهذه العلاقة تؤكد فرضية البحث.
٤. وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة وكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أما في المدى القصير فظهرت العلاقة طردية.
٥. ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ العشوائي سالبة ومعنوية، وهذا يؤكد العلاقة التوازنية طويلة الأمد.
٦. بلغت قيمة (F) المحسوبة (17.65) وبمستويات معنوية أقل من 1%، وهذا يشير إلى معنوية الأنموذج ككل. أما قيمة R^2 بلغت (90%) أي أن التغيرات التي تحدث في غاز ثاني أكسيد الكربون تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج وان (10%) من المتغيرات تفسرها متغيرات أخرى خارج الأنموذج أو تعود للمتغير العشوائي، وبالتالي وجود علاقة قوية ومعنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

ثانياً. المقترحات:

١. مراعاة كفاءة الأداء البيئي عند انشاء المشاريع الصغيرة.
٢. أن تكون هناك جائزة مالية سنوية تتبناها الدولة لأفضل خمس مشروعات صغيرة ويعتمد التقييم على حجم العمالة المشغلة وحجم ونوعية الإنتاج والآثار البيئية للمشروع.
٣. اخضاع جميع منتجات المشروعات الصغيرة الرقابة وضمان جودة المنتج.
٤. انشاء هيئة حكومية لتنمية المشروعات الصغيرة على مستوى العراق تسمى هيئة المشروعات الصغيرة من ذوي الخبرة والاختصاص على أن تضم هذه الهيئة شخصيات من مالِك المشروعات الصغيرة ترتبط بمجلس الوزراء مهمتها الأساس صياغة الاستراتيجيات ورسم السياسات التي من شأنها النهوض بالمشروعات الصغيرة وأن يكون لهذه الهيئة فروعاً في كل محافظات العراق، نظراً لأهميتها القصوى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٥. العمل على اجراء دراسات الجدوى للمشاريع الصغيرة قبل انشائها للكشف المبكر عن مقومات النجاح وأسباب الفشل والتركيز على المشاريع التي لها فرص البقاء والنجاح، وتجنب المشاريع التي تسبب ضرر للاقتصاد الوطني.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:**

١. صقر، أحمد محي خلف، ٢٠٢٠، المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.
٢. كافي، مصطفى يوسف، ٢٠١٤، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣. رمضان، عبير حسن، وسويد، داليا محفوظ، ٢٠١٩، ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة. جامعة الإسكندرية.
٤. أحمد، حيدوشي، وعامر، زمار، ٢٠١٨، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية/دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عين بسام)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج.
٥. أسماء، زراية، ٢٠١١، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري.
٦. سمية، قنيدرة، ٢٠١٠، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة - دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري.
٧. البرواري، أنمار أمين، ٢٠١٨، المشروعات الصغيرة، بحث مقدم إلى ورشة العمل المشتركة جامعة الموصل وجامعة دورتموند الألمانية.
٨. يوسف، محمد محمود عبدالله، ٢٠٢١، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة-تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١٤، برلين.
٩. حميدة، رابح، ٢٠١١، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.

١٠. عبدالرحمن، العايب، ٢٠١١، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
١١. عبدالغني، حسونة، ٢٠١٣، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
١٢. جعفر، حمزة، ٢٠١٢، استراتيجية ترقية الكفاءة الإنتاجية للطاقة الكهربائية في ظل ضوابط التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
١٣. شيلي، الهام، ٢٠١٤، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية/دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
١٤. بوزيد، سايح، ٢٠١٣، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد.
١٥. كافي، مصطفى يوسف، ٢٠١٣، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
١٦. ابو النصر، مدحت، ومحمد، ياسمين مدحت، ٢٠١٧، التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشرات، ط ١، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
١٧. نسرین، بوزاهر، ٢٠١٧، ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة، منطقة الزيبان، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
١٨. عثمانى، عبدالمجيد، ٢٠١٣، إثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
١٩. سلوم، تأميم محمد، ونور، خليل إبراهيم، ٢٠٢٠، تحليل علاقة تدوير النفايات بأهداف التنمية المستدامة، مجلد ٢٦، العدد ١١٧، العراق.
٢٠. أحمد، حجاوي، ٢٠١١، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد.
٢١. حمدان، خولة حسين، وجاسم، عماد عريس، ٢٠١٦، نموذج لتحقيق المؤسسات الصحية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلد ١١، العدد ٣٤، العراق.
٢٢. خميسي، سباع، ٢٠١٣، أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية-حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣.
٢٣. النعيم، عبد الله العلي، ٢٠١٥، المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة روافد للتنمية جهود المملكة العربية السعودية في تعضيدها ومساعدتها، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Canal-Fernandez, V. and Fernandez J.T, 2018, The long run impact of foreign direct investment, export, imports and GDP: evidence for Spain from an ARDL approach, European Historical Economics Society, No. 128.
2. Carvalho, Luísa, 2015, Handbook of Research on Entrepreneurial Success and its Impact on Regional Development. IGI Global
3. Dickey, David A; Fuller, Wayne A., 1981, Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, Vol.49, No.4.
4. Engle, Robert F.; Granger, C.W.J., 1987, Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica, Vol.55, No. 2.
5. Harvey AC, 1990, The Econometric Analysis of Time Series, Oxford, Philip Allan, Uk.
6. Manea-Tonis, Rocsana Bucea, 2015, SMEs Role in Achieving Sustainable Development, Journal of Economic Development Environment and People, Vol. 4, No. 1.
7. Nguyen, Thi Thanh Huong, 2016, Small and Medium-Sized Enterprises and Sustainable Development: The Case of Vietnam, Doctor thesis, RMIT University, College of Business.
8. Pesaran M, Shin Y, 1999, An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Co integration Analysis. In: Strom S (ed) Econometrics and Economic Theory in The 20th Century, The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Cambridge University Press, Cambridge.
9. Pesaran M, Shin Y, Smith R ,2001, Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Economic, Vol.16, Elsevier Science.
10. Piga, Gustavo and Treumer , Steen (2013) The Applied Law and Economics of Public Procurement. Routledge. 1st published .Taylor and Francis Group. London and New York.